الشيوعي

رابطة العمل الشيوعي
التيار الماركسي الأممي

IMT

العدد: 04 (أكتوبر 2010) البريد الالكتروني: communisme@marxy.com ثمن البيع: 5,00 دراهم، المساهمة: غير محددة

الافتتاحية

أيتها العاملات والمناضلات الثوريات أيها العمال والمناضلين الثوريين نضع بين أيديكم هذا العدد من جريدتكم الشيوعي، التي أتمت هذا الشهر، أكتوبر 2010، عامها الأول. عام من التضحيات وتحدي الصعوبات من أجل أن تصل إليكم الكلمة الثورية ومختلف التحاليل الماركسية للقضايا التي تهم طبقتنا وطنيا وأمميا وقضية التغيير الثوري في بلدنا والعالم.

إن جريدة الشيوعي جريدتكم فراسلوها بمختلف التقارير عن ظروف عملكم وعن نضالاتكم ومطالبكم، ابعثوا إليها بمقالاتكم وانتقاداتكم ومقترحاتكم، لكي نساهم معا في خلق صحافة عمالية اشتراكية ثورية نواجه بها أكاذيب الصحافة البرجوازية ونكسر جدار الصمت الذي تضربه على معاركنا وظروفنا ومطالبنا.

وقد طرحنا في عددنا هذا مجموعة من القضايا (مسألة الإفطار في رمضان، حملة النظام على مزارعي القنب الهندي...)، التي وإن كانت قد انفجرت قبل أشهر، فإن لها راهنية إذ لا تنفك تتكرر كل سنة، مما يحتم علينا نحن الماركسيين أن نحدد منها موقفا واضحا.

وقد تناولنا في هذا العدد نتائج الانتخابات الفنزويلية، والاختراق الذي حققته قوى الثورة المضادة مطلقة لجرس إنذار للمخاطر التي تتهدد الثورة البوليفارية، وبعد هذه الانتخابات مباشرة قامت الأوليغارشية المحلية في الإكوادور بمحاولة انقلابية فاشلة للإطاحة بالرئيس اليساري رفائيل كوريا، (انظر الصفحة: 4)

وعلى المستوى التنظيمي، ننشر تقريرا حول المؤتمر العالمي للتيار الماركسي الأممي، الذي انعقد هذه السنة بايطاليا والذي شكل خطوة مهمة إلى الأمام على اعتبار النجاحات التي حققناها في مختلف البلدان.

هيئة تحرير الشيوعي

موقفنا من القضية القومية:

تعتبر القضية القومية من أهم القضايا بالنسبة للذات المناضلة الماركسية لما تطرحه من إشكالات خاصة في عصرنا الحالي، عصر هيمنة الامبريالية المتوحشة وغطرسة القوة وحروب الاحتلال والعدوان، فعالمنا الامبريالي المعاصر يضم العديد من الشعوب والأمم المظلومة وقلة من الأمم الظالمة التي تملك الثروات الطائلة بالإضافة إلى الشركات التي تمتص دماء العمال والفقراء والقوة العسكرية الجبارة والمهيمنة على جل مناطق العالم حيث أن العديد من شعوب العالم الآن تعيش في ظروف الاستعمار والاستعباد السياسي والاقتصادي والإعلامي وحتى الثقافي.

وما يزيد من أهمية طرح القضية القومية للنقاش بين العمال الواعين هي خطورة استغلال النزعة القومية النابعة من الشعور بالظلم والرغبة المشروعة في النضال ضده التي تظهر بين صفوف الجماهير المنتمية إلى الشعوب المقهورة من طرف الحركات القومية البرجوازية والبرجوازية الصغرى. إضافة إلى خطر سقوط بعض الفئات من الطبقة العاملة وباقي الفقراء، لا سواء من الأمة الظالمة أو المظلومة، في مستنقع الشوفينية والعداء "للآخر" **تتمة ص: 7**

الحرب على مزارعي القنب الهندي: ص 3

النساء وثورة أكتوبر ص: 8

حول الحريات الفردية ومسألة الحق في الإفطار في رمضان ص: 5

الانتخابات في فنزويلا: تحذير خطير للثورة ص: 10

من أجل تعليم عمومي، مجاني، علمي، علماني، موحد وذو جودة ص: 2

تقرير عن المؤتمر العالمي للتيار الماركسي الأممي 2010

نظم مناضلو ومناضلات التيار الماركسي الأممي مؤتمرا عالميا في الفترة ما بين 1 و8 غشت الماضي في البلدة الساحلية التابعة لتوسكانيا، مارينا دي ماسا، في إيطاليا. وقد شكل المؤتمر خطوة مهمة إلى الأمام بالنسبة لاممييتنا.

حضر المؤتمر 250 مناضلة ومناضل من مختلف البلدان: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك، والسلفادور، وفنزويلا، وبوليفيا، والبرازيل، والأرجنتين، وأسبانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وألمانيا، والنمسا، وسويسرا، وايطاليا، واليونان، والسويد، والدنمارك، وإيران، والعراق وصربيا، وباكستان،... **تتمة ص 9**

من أجل تعليم عمومي، مجاني، علمي، علماني، موحد وذو جودة

في المجتمع الطبقي الذي نعيش فيه تحتكر أقلية طفيلية وسائل الإنتاج والثقافة والفن والعلم الخ. إن هذا يعكس أكثر فأكثر الانقسام الموجود داخل المجتمع، والتعليم بدوره ليس بمنأى عن هذا الواقع، حيث أنه في الوقت الذي تتمتع فيه أقلية بتعليم جيد، علينا نحن الأغلبية الساحقة، أبناء العمال والكادحين، أن نتحمل تعليما رديئا مليئا بالمشاكل من قبيل الاكتضاض في الأقسام، وضعف البنية التحتية والارتفاع المتزايد للتكاليف وانخفاض الاعتمادات المخصصة للتعليم، مما يؤدي إلى النسبة العالية للانقطاع عن الدراسة والتكرار، وضعف المستوى التعليمي الخ

إن السياسة التعليمية، من وجهة نظرنا، هي حلقة في سلسلة السياسة الاقتصادية للنظام القائم، لخدمة المصالح الطبقية الاقتصادية والإيديولوجية للطبقة السائدة، إذ أن السياسة المطبقة في مجال التعليم (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، البرنامج الاستعجالي) تهدف إلى توجيه التعليم من طرف الطبقة السائدة لملائمة احتياجاتها، ففي ظل الأزمة الخانقة للرأسمالية محليا وعالميا لم تعد الرأسمالية قادرة ليس فقط على السماح بالإصلاحات، بل صارت عاجزة أيضا حتى عن تحمل الإصلاحات التي تحققت في الماضي، فتحولت الآن إلى الهجوم المباشر على التعليم العمومي.

ليس العلم من وجهة نظر الرأسمالية هدفا في حد ذاته، بل هو فقط وسيلة لتحقيق الربح وبسط وتكريس سيطرتها الإيديولوجية. وبالتالي فإنه من الضروري، من وجهة نظر البرجوازية، أن توفر المدرسة قوة العمل المؤهلة/المدربة للنظام الإنتاجي، وان تنقل – المدرسة – الايدولوجيا والقيم الاجتماعية السائدة [أي البرجوازية]. بينما ينظر العمال والكادحون إلى العلم والتعليم نظرة أخرى، إنهم يريدون منه أن يكون وسيلة لتحسين شروط عيشهم، وتقليص ساعات كدحهم وتحويل العمل إلى متعة، وجعل العالم حيث نعيش مكانا أجمل وأنظف. كما أنهم يريدون من تدريس أبنائهم تحقيق مستقبل جيد لهم. إن هذا الاختلاف في وجهات النظر نابع من كون التوجهات والمصالح في التعليم ليست متشابهة ما بين حفنة الأغنياء الذين يحكمون من جهة وبين العمال والفلاحين وباقي الكادحين من جهة أخرى، لأن لدينا مصالح طبقية متناقضة.

التعليم كحقل للصراع الطبقي

لقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة اندلاع النضالات تلو النضالات من طرف الأساتذة من اجل الرفع في الأجور واحترام الحريات النقابية، ومن طرف الطلبة من اجل تحسين شروط التعليم والدفاع عن الحريات الديمقراطية في الجامعة، ومن طرف التلاميذ وآبائهم وأمهاتهم من اجل بنية تحتية جيدة في المدارس العمومية، لكن رغم ذلك عانت هذه النضالات من التشتت والانعزالية.

إن الإمكانيات الثورية التي تحتويها الحركة الطلابية تظهر من خلال كثافة المقاومة التي تعرفها مختلف البرامج التي تحاول الدولة فرضها على مستوى التعليم، فقد شهدت الساحات الجامعية خلال السنوات الأخيرة نهوضا نضاليا جماهيريا في أغلب المواقع الجامعية، وقد تعرضت هذه النضالات، كما هي العادة، لحصار إعلامي شبه مطلق ولقمع همجي شرس خلف أكثر من قتيل ومئات الجرحى وعشرات المعتقلين.

وسوف يشهد التعليم المزيد من الهجومات مستقبلا، وعلى الطلبة أن يكونوا مستعدين للرد عليها، لذا فإن من أولويات المناضلين الماركسيين إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كإطار تقدمي مكافح على أسس ديمقراطية، فبدون تنظيم نقابي ديمقراطي كفاحي لا يمكن تحقيق النصر في النضال ضد الهجمات الطبقية التي تستهدف الحق في التعليم، وتحسين شروطه.

كما أنه من الضروري التوفر على برنامج كفاحي يجيب على المشاكل في شموليتها. على جميع التيارات اليسارية المناضلة داخل الحركة الطلابية أن تمتلك برنامجا وبديلا ملموسا لتطرحه أمام أنظار الجماهير الطلابية، في جو من النقاش الديمقراطي الذي يسمح للجميع بالتعبير والدفاع بحرية عن تصوره للخروج من الأزمة، على قاعدة الاحتكام الجماعي للجماهير.

نفس الشيء يقال عن الحركة التلاميذية التي حان الوقت لكي تستعيد تنظيمها وتأخذ مكانتها كقوة شبابية مكافحة. لقد حان الأوان لكي تعمل التيارات اليسارية على تحمل مسئوليتها في تنظيم الحركة التلاميذية وتأطيرها.

وفي هذا السياق طرح مناضلو التوجه القاعدي، التيار العمالي داخل الحركة الطلابية، برنامجهم "من نحن وعن أي برنامج ندافع"، المنشور على الموقع الرسمي للتوجه القاعدي، والذي يطرحون فيه 13 نقطة للنضال من اجلها:

1- الرفع من ميزانية التعليم إلى 15% من الناتج الخام.

2- إطلاق مخطط عاجل للأشغال العمومية لتحديث الجامعات والمعاهد الحالية وبناء أخرى من جميع التخصصات، بما يكفي للاستجابة لحاجيات البلاد وفتحها في وجه أبناء العمال والكادحين (بدون عراقيل من أي نوع- إلغاء امتحانات الانتقاء-).

3- توفير بنيات تحتية كافية لحسن سير الدراسة في أفضل الشروط: أقسام، مدرجات، مكتبات مجهزة - آلات حاسوب، الربط بشبكة الانترنيت-، الخ، أحياء جامعية كافية وذات جودة.

4- توفير ما يكفي من الأساتذة والموظفين والعمال (بمناصب قارة وحقوق كاملة).

5- منحة دراسية شهرية لجميع الطلاب أبناء العمال والفلاحين والكادحين تساوي الحد الأدنى للأجور.

6- التطبيب والمطاعم والنقل المجاني ذو جودة.

7- رفع الحظر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وفرض الاعتراف به كممثل شرعي لجميع الطلاب المغاربة في الداخل والخارج.

8- استقلالية الجامعة عن الدولة ووضعها تحت رقابة ممثلي الطلاب(اوطم) والأساتذة والعمال الجامعيين المنتخبين ديمقراطيا والنقابات العمالية في مجلس جامعي يتمتع بجميع السلطات (الرقابة على الميزانية، الدروس الامتحانات..).

9- ربط الحق في التعليم بالحق في منصب شغل قار وبجميع الحقوق.

10- أجرة لجميع الطلاب المتدربين تساوي الحد الأدنى للأجور مع جميع الحقوق النقابية والضمان الاجتماعي...

11- وقف مسلسل خوصصة الجامعات وإعادة تأميم جميع المؤسسات الخصوصية وإدماجها في التعليم العمومي وفتحها في وجه أبناء الكادحين.

12- الاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية في التدريس والمعاملات.

13- ربط العمل الذهني بالعمل اليدوي وإعادة الاعتبار لهذا الأخير.

وقد اعتبر مناضلو التوجه القاعدي، في وثيقتهم المذكورة، أن هذه المطالب ليست أحلاما مبالغ فيها بل هي تنطلق من أشد حاجياتنا إلحاحا. إن الحق في التعليم والحق في التعبير مطلب أساسي، وإذا كان النظام الرأسمالي لا يستطيع توفيره فيحق له أن يزول. لقد فقدنا بالصمت أكثر مما فقدنا بالنضال فإلى الأمام! ليس لدينا ما نخسره سوى قيودنا وبؤسنا ولدينا عالم كامل لنربحه!

التوجه القاعدي
www.attawajohalkaidi.com

الحرب على فلاحي القنب الهندي (الكيف)

شهدت العديد من بلدات وقرى أقاليم شمال المغرب (شفشاون، وزان، تاونات) مؤخرا تنظيم الدولة لاعتداءات واسعة النطاق على الفلاحين، عبئت خلالها مختلف قوات القمع من درك وقوات مساعدة، في إطار حملتها لمحاربة زراعة القنب الهندي (الكيف). لم تتورع قوات القمع عن استعمال كل أنواع الترهيب ضد الفلاحين وأسرهم، بما في ذلك اقتحام البيوت ونهب الممتلكات.

وقد أسفرت هذه الحملة عن حدوث مواجهات بين قوات القمع وهؤلاء الفلاحين الفقراء وأسرهم، نتج عنها اعتقال العديد من السكان. والجدير بالذكر هو أن هذه الحملة طبقت بطريقة انتقائية حيث استهدفت بعض الفلاحين واستثنت الآخرين الذين يمتلكون بعض العلاقات و/أو قدموا الرشاوى "لأصحاب الحال"[1].

إن حدة القمع وشراسة المواجهات، واستهدافها لشريحة واسعة من أقرب الحلفاء إلينا أي الفلاحون الفقراء، تجعل من الضروري علينا، نحن العمال والمناضلون الاشتراكيون الثوريون، إبداء موقف واضح مما يحدث.

بعض الأرقام

بالرغم من أن المغرب يحتل دائما المراتب المتأخرة فيما يتعلق بالتعليم والصحة، الخ (المرتبة 130 عالميا على سلم التنمية البشرية)، فإنه يحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الحشيش، وذلك وفق آخر تقرير للأمم المتحدة صدر يوم الأربعاء 31 مارس. ينتج المغرب حوالي 40 كيلغراما من مادة الحشيش في الهكتار الواحد، ولا تتفوق عليه في هذا المجال سوى أفغانستان التي تتصدر لائحة الدول المصدرة للحشيش في العالم.

وتفيد التقارير الدولية الصادرة بخصوص إنتاج وتجارة الحشيش في العالم أن المغرب ينتج 40% من كمية الحشيش المنتجة في العالم، وهو ما يجعل المغرب المورد الأساسي لأوروبا من الحشيش بنسبة 80%. تقدر مساحة زراعة القنب الهندي بأقاليم شفشاون والحسيمة وتاونات وتطوان والعرائش بحوالي 134 ألف هكتار (27% من المساحة الزراعية النافعة في المنطقة). أما الإنتاج فيبلغ ما يقارب 47400 طن[2].

ويشتغل أكثر من 66% من المزارعين بالمنطقة الشمالية في هذا القطاع، وترتبط حياة أكثر من 97000 عائلة (أي أكثر من 800 ألف نسمة) بزراعة الحشيش[3]. ويصل رقم المعاملات الخاصة بالتجارة غير المشروعة في المخدرات إلى أكثر من 110 مليار درهم (أكثر 11 مليار دولار)!

من يستفيد من هذا؟

قد تعطي هذه الأرقام الوهم بأن الفلاحين في تلك المناطق غارقون في الرفاهية والثراء! لكن هذا ليس صحيحا على الإطلاق، لأن المستفيدين الحقيقيين هم كبار التجار، وكبار مسئولي الدولة (عسكريين ومدنيين) الذين يحصلون على الملايين على شكل رشاوى مقابل تطبيق مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر".

لا تخفى على أحد علاقات أباطرة المخدرات بكبار مسئولي الدولة بل وبالقصر نفسه، حيث أن إمبراطور تجارة المخدرات الشهير التمسماني حاصل على وسام علوي، من طرف الحسن الثاني، سنة 1995.

وبعد أن سقطت شبكته في نونبر2000، بعدما ألقت عليه السلطات الاسبانية القبض في الكوسطا ديل سول، تم تسليمه إلى السلطات المغربية في 2002، ليقضي عقوبة حبسية شكلية، ثم تمتع بالعفو الشامل من العقوبات الحبسية التي صدرت في حقه غيابيا وحضوريا!!

كما أن إحدى الحملات التي استهدفت واحدا من كبار تجار المخدرات (المدعو بالشريف بين الويدان) قد فضحت تورط عدد كبير من القضاة ورجال الشرطة وكبار المسئولين الذين من أبرزهم مدير أمن قصور الملك نفسه!!

وقد سبقت هذه الحملة حملات عديدة كانت مناسبة لبعض المسئولين لقبض مبالغ مهمة من طرف أباطرة المخدرات من اجل التستر عليهم، وأشهر حملة هي التي قادها إدريس البصري خلال أواسط التسعينيات وتخللتها القبض على بعض أباطرة المخدرات، لكن هؤلاء لم يتم اكتشافهم أثناء الحملة بل الدافع وراء القبض عليهم كان هو صدور تقارير دولية تحدثت عن بارونات المخدرات بالاسم وعلاقتهم برجالات السلطة في المغرب.

أما الفلاحون البسطاء فلا يستفيدون الشيء الكثير من هذه الزراعة (ما بين 10.000 درهم إلى 20.000 درهم كأرباح سنويا). ولم يلجئوا إلى هذه الزراعة إلا لتأمين لقمة العيش خاصة في ظل التدهور الحاد والسريع لأوضاعهم بفعل عقود طويلة من التهميش.

إن الفلاحين الفقراء ليسو فقط غير مستفيدين من هذه الزراعة التي لجئوا إليها اضطرارا، بل إنهم في الواقع اكبر المتضررين منها. حيث تنتشر بينهم أعلى نسب الإدمان على المخدرات بما فيها القوية، وهو ما يجعل نسبة المصابين بالأمراض العقلية والنفسية عالية بين أوساط أبنائهم، الذين دمرت المخدرات عقولهم.

كما أن تعاطيهم لهذه الزراعة جعلهم طيلة عقود مستسلمين إلى حد الخنوع لقمع النظام القائم والاضطهاد والابتزاز. لقد تحولت هذه المنطقة ذات الماضي الكفاحي المجيد إلى أكثر مناطق المغرب خنوعا واستسلاما، نتيجة لسياسة ممنهجة فرضتها الدولة عليها منذ أواخر الخمسينات. إذ في مواجهة الثورة التي هز بفضلها، سكان المنطقة، ركائز استمرار النظام القائم، سارع النظام إلى وضعهم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الهجرة نحو البلدان الأوربية، أو ممارسة التهريب وزراعة المخدرات والاتجار فيها. وهو ما أدى إلى إفراغ تلك المنطقة من أغلب طاقتها المنتجة وتحويل الباقين إلى "مجرمين" حتى من وجهة نظرهم هم أنفسهم، وبالتالي حولهم إلى ضحايا خاضعين للقهر والاضطهاد.

أهداف الحملة

تأتي حركة الدولة هذه لتحقيق مجموعة من الأهداف المتداخلة، والتي سنحاول، بالرغم من الشح الكبير في المعطيات، توضيح بعضها:

من بين أهم الأهداف التي حركت الحملة الأخيرة هي السعي الحثيث للنظام القائم بالمغرب للاحتفاظ بمكانة الخادم الأمين لسادته الأوربيين كشرطي يحرس حدودهم الجنوبية، مما يمكنه من الحماية ومن العديد من الامتيازات المماثلة لتلك التي يحصل عليها أعضاء الاتحاد الأوربي دون أن يكون عضوا فيها، مقابل التزامه بعدد من

---

[1] بعد مواجهات باب برد بإقليم شفشاون تغير أسلوب الحملة، حيث توقفت إلى حين فترة حصاد منتوج الكيف، فاستونفت عملية إتلاف نبات القنب الهندي من حقول الفلاحين مع فرض اتاوت تبلغ ما بين 100.000 إلى 200.000 درهم للدوار حتى لا يتعرض محصولهم لعملية الإتلاف.

الشروط والتي تتمثل في محاربة تهريب المخدرات والهجرة السرية، والمشاركة في "الحرب على الإرهاب".

لكن هذا لا يعني أن النظام القائم في المغرب سوف يسير حتى النهاية في هذه الحرب على تهريب المخدرات، ليس فقط لأنها ورقة رابحة في يده يستعملها من أجل التسول، بل أيضا لأن كبار تجار المخدرات يشكلون جزءا من القاعدة الاجتماعية التي تضمن استمراره كنظام دكتاتوري فاسد.

هذا إضافة إلى محاولتها التحكم في هذا القطاع الذي يدر الملايير من الدولارات، ليبقى حكرا على المقربين والمأمونين من الناحية الأمنية، خاصة وأن حربها على الإرهاب بينت إمكانية حدوث تحالف بين الجماعات الإرهابية وبين تجار المخدرات. تحالف قد يقتصر على المصالح المتبادلة كتوفير الدعم المتبادل والأسلحة، الخ، وقد يصل إلى حد الاندماج الفعلي.

وفي هذا السياق كانت تحريات بلجيكية وفرنسية امتدت إلى المغرب، قد أشارت إلى وجود شبهات بشأن علاقة شبكة مخدرات وتبييض أموال بمقربين من عبد القادر بليرج. إضافة إلى أن "عبد الواحد الهلالي" الذي تم اعتقاله، شهر يوليوز 2009، للاشتباه في انتمائه لعصابة دولية لتهريب المخدرات هو شقيق القيادية البارزة في العدل والإحسان، نادية ياسين. وبالتالي فإن هذه الحملة تستهدف من بين ما تستهدفه تجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية.

كل هذا إضافة إلى مصلحة كبار تجار المخدرات، المتنفذين في الدولة والقصر الملكي، المتمثلة في تخفيض كمية "الإنتاج"، نظرا لأن مداخيلهم "تراجعت" شيئا ما بسبب تعاقب المواسم الزراعية الجيدة، مما خلق فائضا في الإنتاج توجب القضاء عليه من أجل الحفاظ على سعر "مناسب".

موقفنا

في البداية يجب علينا أن نؤكد على أننا نحن الماركسيون نعارض بشكل مطلق ومبدئي المخدرات وزراعتها والاتجار فيها. ونستنكر تلك المبررات التي قد يختلقها بعض المحسوبين على اليسار لتسويغ الاتجار فيها. إنها سلاح لتخريب العقول وتدمير الشباب الذين هم مستقبل الجنس البشري، وهم حملة راية الاشتراكية والأمل في تغيير العالم لكي يصير مكانا أفضل.

لكننا في نفس الوقت نعتبر أنه ليس في هذه الحملة المسرحية التي يشنها النظام حاليا، وغيرها من الحملات "التطهيرية" التي سبقتها، أية ذرة من التقدمية يمكنها أن تدفع بالعمال والفلاحين الفقراء إلى تأييدها. إنها حملة تستهدف الفلاحين الفقراء خدمة لاستمرار النظام القائم ومصالح جزء من الطبقة السائدة ومصالح الإمبريالية.

إن الفلاحين الفقراء المضطرين لزراعة المخدرات هم، كما سبق لنا أن أشرنا أعلاه، اكبر المتضررين من هذه الزراعة لأنها تجعلهم رهائن بين يدي المافيا والسلطات القمعية والإدمان. وبالتالي فإننا نعارض تحميلهم المسئولية وتحويلهم إلى مجرمين. ينبغي أن يتوفر لهم بديل مناسب لهذه الزراعة قبل أي تفكير في القضاء على مصدر عيشهم الوحيد.

لا يمكن لبديل أن يكون حقيقيا إلا إذا انبنى على أساس توفير القروض بفوائد منخفضة لصالح الفلاحين الفقراء، وهو ما يفترض بالضرورة مصادرة النظام البنكي وتوحيده وتأميمه تحت الرقابة العمالية لكي يصير في خدمة المجتمع وليس في خدمة الأغنياء. وتوفير سوق مضمونة لمحاصيلهم الزراعية، بعيدا عن نهب الوسطاء والسماسرة وشبكات التوزيع الكبرى، وهو ما يفتر بالضرورة ممارسة الرقابة العمالية على التجارة الداخلية والخارجية.

إن هؤلاء الفلاحين لا يلجئون إلى ممارسة تلك الزراعة، التي لا تجلب عليهم سوى المصاعب، إلا لضمان لقمة عيش لهم ولأبنائهم وتأمين مستقبلهم، وهو الهدف المشروع كليا، وبالتالي ينبغي قبل أي تفكير في الهجوم على هذه الزراعة أن يضمن لهم الحق في الاستفادة من الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، من تعليم وسكن وبنية تحتية وشروط عيش إنسانية. ينبغي توفير فرص العمل لكل العاطلين والمقاعد الدراسية لكل الأطفال والحق في معاشات التقاعد للعجزة، الخ.

لكن النظام القائم، نظام الرأسماليين الكبار وكبار الملاكين العقاريين والمافيا عاجز بطبيعته عن توفير أي من هذه الحلول للفلاحين الفقراء والعمال وباقي الكادحين. إنه نظام لا يمكنه أن ينتج سوى الفقر والبطالة والبؤس، لأنه يستمر بإنتاجها وإعادة إنتاجها. وبالتالي فإن البديل الوحيد الذي ندعو إليه أخواتنا وإخواننا الفلاحين الفقراء هو الالتحاق بنضال العمال الواعين من أجل الاشتراكية.

الإكوادور: التحرك الشعبي يهزم الإنقلاب العسكري

فضل الموت في سبيل ما أسماه "الثورة الشعبية" بدل الانحناء لضغوط المتآمرين، هذه هي العبارة التي تلخص ما ذكره الرئيس كوريا من شرفة القصر للجماهير الثورية، بعد أن تم إنقاذه في الساعة التاسعة والنصف بالتوقيت الإكوادوري من قبل وحدة عسكرية خاصة أخذته من المستشفى إلى ساحة الاستقلال.

كل هذا بعد أحداث خطيرة شهدتها الإكوادور يوم الخميس 30 شتنبر 2010، عندما حاولت مجموعة كبيرة من قوات الشرطة في البلاد الإطاحة بالحكومة اليسارية لرافائيل كوريا. كان المبرر الرسمي للتمرد من جانب قوات الشرطة رفضهم لقانون أقره الكونغرس، سيضع حدا لعادة تقديم الميداليات العسكرية والمكافآت للشرطة مع كل ترقية يحصلون عليها. ولقد تمكن رجال الشرطة المتمردين من احتلال عدد مهم من المباني في عاصمة الإكوادور كيتو، بدعم من قبل فريق من القوات الجوية التي استولت على المطار وعملت على إغلاقه، فرد الرئيس كوريا بالانتقال مباشرة إلى ثكنات الشرطة لمواجهة رجال الشرطة المتمردين، الذين قاموا برميه بالزجاجات وقنابل الغاز المسيل للدموع. تعرض كوريا لجروح خلال هذا الحادث ونقل إلى المستشفى، حيث احتجز من قبل رجال الشرطة المسلحين الذين حاصروا المبنى.

ردت جماهير العمال وفقراء المدن بمظاهرات جماهيرية ضخمة في الساحة المركزية "ساحة الاستقلال". وفي فترة ما بعد الظهر شرع الآلاف في الاقتراب من المستشفى حيث كان كوريا محتجزا. لقد عاد كوريا مرة أخرى إلى السلطة على يد الجماهير، لكن الثورة المضادة سوف تستمر في محاولاتها للإطاحة به. من الضروري عليه بشكل مطلق ألا يرتكب نفس الأخطاء التي ارتكبها تشافيز عام 2002. إن محاولة التفاوض مع اليمين ستكون كارثة ولن تؤدي سوى إلى إعطائهم الوقت لإعداد تمرد جديد أكثر دموية.

لم يعد من الممكن لمختلف الرؤساء اليساريين إجراء إصلاحات داخل حدود الرأسمالية، وأن يتوقعوا بعد ذلك أن يتركوا

في سلام. ستواجه إصلاحاتهم، وحتى تلك الصغيرة منها والأكثر احتشاما، على الفور بغضب الأوليغارشيات المحلية، المحافظة والمعارضة دائما لأي نوع من أنواع التغيير التي من شأنها أن تمس سلطتها ولو قليلا.

إن التجارب في أمريكا اللاتينية غنية بالدروس لنا، نحن شعوب شمال إفريقيا والشرق الوسط، لتشابه الظروف بالرغم من أن أمريكا اللاتينية دخلت مرحلة الثورات في حين نحن ما زلنا في الوضع الما قبل ثوري، مما يفترض علينا استخلاص هذه الدروس والتعلم منها حتى لا نقع في الأخطاء التي شهدتها تجارب أمريكا اللاتينية.

[2] إدريس ولد القابلة: المخدرات: زراعة القنب الهندي بالمغرب

[3] نفسه

حول الحريات الفردية ومسألة الحق في الإفطار في رمضان

تحركت مرة أخرى الأصوات الداعية إلى الحق في الإفطار العلني في رمضان، في إطار النضال ضد الفصل 222 من القانون الجنائي المغربي الذي يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وغرامة من اثني عشر إلى مائة وعشرين درهما. تطور الأمر وصار الآن نقاشا اجتماعيا، يستدعي إعطاء موقفنا من هذه المسألة.

تقديم

بعد الدعوة التي قدمت في شتنبر2009 من طرف أعضاء حركة "مالي" (وهي اختصار لحركة الدفاع عن الحريات الفردية، وهي تجمع للعديد من الشباب على صفحات منتدى الحوار الاجتماعي "facebook") للإفطار العلني تم منعهم بمحطة القطار بالمحمدية،، كما أن الشرطة رافقتهم عبر القطار من المحمدية إلى مدينة الدار البيضاء، وتعرضوا للاستفزاز من طرفها، واحتجز أحد أعضائها بالمخفر بالمحمدية، قبل إطلاق سراحه، لأنهم وجدوا في حقيبة الظهر، بعد تفتيشه "قطعتي ساندويتش"، وحسب تصريح احد أعضائها، أن صحافيا رافقهم لتغطية الحدث، اعترضت سبيله دورية أمن بشارع محمد الخامس في الدار البيضاء، بعد عودته من المحمدية، واحتجز في سيارة الشرطة، وتعرض للشتم والإهانة.

وهذه السنة أيضا، وقبل رمضان، تجددت الدعوة، عبر صفحة الفايسبوك "مغاربة من أجل الحق في إفطار رمضان"[4]، من طرف احد المدونين المغاربة. النقاش هذه السنة أخذ طابعا أكثر حدة، حيث التقطته وسائل الإعلام الدولية، ليسلط الضوء على الحريات الفردية بالمغرب.

كما أن المؤتمر التاسع للجمعية المغربية لحقوق الإنسان الذي انعقد ببوزنيقة أيام: 20-21-22-23 ماي 2010، كان نوعيا، من حيث توصياته الهامة، حيث أن حق تقرير المصير للشعب الصحراوي والدفاع عن مجتمع علماني والحريات الفردية، جعل الجمعية الآن في فوهة المدفع، وعرضة لكل أنواع القمع والتعسف من طرف الطابور الخامس للنظام، وسبب اصطفافا من كل المناضلين التقدميين والمدافعين عن الحرية، ضد كل سماسرة هذا النظام.

الأصولية والرجعية ترد:

وكالعادة التقطت الأصولية والصحافة الصفراء الخبر، وبعد تشويه الفكرة، ضخت كل سمومها الرجعية، وشوهت المضمون التقدمي للفكرة، حيث أن شبيبة حزب أصولي مغربي وصفت الداعين لهذه الحركة بـ"**شرذمة من المتنصلين من قيمنا الحضرية**" ودعت الدولة والجهاز القضائي إلى "**التصدي الصارم لمثل هذه الممارسات الشاذة والظواهر الخطيرة المهددة للتماسك الاجتماعي والهوية الحضارية للمغاربة**"

هذا هو الدور المناط بمثل هذه الأحزاب التي تأخذ شرعيتها من النظام المغربي، وتدعم إمارة المؤمنين، لتلجم كل رغبة في الحرية والإنعتاق.

نفس هذا الهجوم تعرضت له الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بعد ختام مؤتمرها، حيث لم تتوان الصحف الصفراء عن تطويقها وضرب تعتيم إعلامي على نشاطاتها وتحركاتها، ومحاولة تشويهها حيث اتهمتها بخدمة مصالح أجنبية، وضرب ثقافة المجتمع المغربي في دفاعها عن الحقوق الفردية والعلمانية، وكما يبدوا أن النظام المغربي قد أعطى الضوء الأخضر، وكلابه بدأت التنفيذ.

والمضحك هو أن حزب الاتحاد الاشتراكي بدوره حمل لواء الدفاع عن الصيام في رمضان ودعا بدوره إلى التعامل الصارم مع المفطرين ومعاقبتهم!!! وارتفعت المطالبات بمعاقبتهم بتهمة "تهديد النظام العام"!!!

دعونا بالرغم من كل شيء نلقي نظرة على هذه الهجمات: يحاول مجموعة من الشباب التعبير عن اختلافهم مع معتقدات الأغلبية وحقهم في ألا يصوموا رمضان، فتقوم الدنيا ولا تقعد وتوجه لهم تهم تهديد "التماسك الاجتماعي والهوية الحضارية"، و" تهديد النظام العام "،

مما يعني أن المسألة لا تتعلق بالدين أو المعتقد إنها تتعلق بـ "التماسك الاجتماعي" الضروري لاستمرارية النظام القائم واستمرار العلاقات السائدة. وليس الدين وطقوسه، من وجهة نظر الطبقة السائدة، سوى وسيلة لضمان ذلك "التماسك" الاجتماعي.

إنه دليل آخر على مدى وعي الطبقة السائدة بضعفها وبهشاشة "التماسك الاجتماعي" الذي تستند إليه ونظامها "العام" وتهافت قيمها "الحضارية"، إلى درجة أنها تصاب بالرعب من لقمة يأكلها بعض الأفراد في مكان عمومي.

دفاعا عن العلمانية وعن الحقوق الفردية

العلمانية بالنسبة للأصولية وشركائها هي البشاعة بعينها، وتهدف إلى كل أنواع الانحلال الأخلاقي ؟؟ والبديل الذي يقترحونه هو إقامة دولة دينية تحكم بالدين وتقسم المواطنين على أساس المعتقد إلى "خير أمة" من جهة و"أهل الذمة" من جهة أخرى. مجتمع يفرض فيه على أصحاب الديانات الأخرى ما فرضه عمر بن الخطاب على

[4] :http://www.facebook.com/topic.php?uid=126485961089&topic=11814#!/group.php?gid=126485961089

نصارى الشام حين "صالحهم"، ويقتل فيه من غير دينه أو من تخلى عن كل دين، الخ. أي مجتمع الإرهاب ومحاكم التفتيش.

إنه المجتمع المثالي بالنسبة للطبقة البرجوازية في مرحلة احتضارها، حيث يمكنها تقسيم صفوف الطبقة العاملة على أساس المعتقد وممارسة الحكم بغطاء من القدسية الدينية، الذي يجعل من كل معارض خارجا عن الملة وعدوا لله يحق فيه الجهاد.

لا يمكن للبرجوازية في مرحلة احتضارها وأزمتها الخانقة أن تستمد الشرعية من الواقع المعاش، ولا من المؤشرات الاقتصادية الخ. وبالتالي فإنها تحتاج إلى الدين لاستمداد الشرعية. فأفضل تفسير قد يعطى لعامل مستغل أو لفلاح مطرود من أرضه أو لعاطل عن العمل، أو جائع لمنعه من اتهام النظام الرأسمالي وبالتالي مناهضته، هي إقناعه بأن واقعه قضاء وقدر، وأن المسئولة عنه هي العناية الإلهية، لذنب ارتكبه أو لحكمة لا يمكننا أن نفهمها إلا يوم الحساب.

نحن الماركسيون ندافع عن العلمانية أي عن انه لا يجب أن تتدخل الدولة في معتقدات المواطنين، ولا أن يحكم حزب أو حاكم على أساس ادعاء تمثيله لله في الأرض، ولا أن تصرف أموال من الميزانية العامة لخدمة الدعاية إلى أفكار دينية، ولا أن يتم تقسيم المواطنين على أساس معتقداتهم الدينية، فتعطى للبعض امتيازات ويحرم الآخرون منها.

لقد أصرت الحركة العمالية تاريخيا على أن يظل الدين مسألة شخصية. وقد دافع ماركس وإنجلز، مؤسسا الاشتراكية العلمية، عن هذا الطرح. لكن هذا الموقف كان دوما يفهم بشكل خاطئ، أو بالأحرى يشوه عن قصد، إن معنى المسألة الشخصية، هي تأكيد الطبيعة الخاصة للمعتقدات الدينية لدى العمال أمام الدولة، أي أن شعار: الدين مسألة شخصية وسيلة لمقاومة تدخل الدولة في الأمور الدينية والدفاع عن الحق في الممارسة الحرة للدين أو في عدم ممارسة أي دين.

اعتبر ماركس وانجلس أن الفصل بين الدين والدولة يعتبر خطوة إلى الأمام، لكنهما كما أكدنا سابقا عارضا بكل حزم القمع المعادي للدين خلال الجمهورية الثالثة في فرنسا وألمانيا في ظل بسمارك والتي هدفت من خلاله الطبقة الرأسمالية لترسيخ سيطرتها على كل مجالات الحياة للبلد. **(عبر أشكال من الاضطهاد والملاحقات ضد الطوائف الدينية والرهبان وممثلي الكنيسة عموما. من خلال جذريتها المزيفة كانت تبتغي كذلك تحويل اتجاه الحركة العمالية عبر إضفاء هالة تقدمية، على الجمهورية الرأسمالية أنداك وهي الجمهورية التي بنيت - لا يجب أن ننسى- على جثث 50.000 باريسي ذبحوا أثناء سحق الكومونة الثورية سنة 1871.)**

الموقف من الدين

قد يظن البعض، أن كل هذه الضجة حول أناس يريدون الإفطار خلال شهر رمضان مسألة سخيفة. لكن سنكون مخطئين إذا تعاملنا معها بلا مبالاة ولم نحدد موقفنا منها، فاستغلالها السياسي له تبعات هامة على الموقف من الدين، وبذلك تكون تستهدف عدة ملايين من المغاربة، ويظهر لنا وسط هذا المشكل الذي يترائي صغيرا عدة قضايا هامة جدا، والتي من بينها مصلحة البرجوازية وحليفتها الأصولية الدينية، ومسألة العلمانية، وفي الأخير السياسة التي يجب على جميع المناضلين اليساريين والتقدميين أن يدافعوا عليها فيما يخص حق المعتقد والحقوق الديمقراطية للادينيين.

إننا كماركسيين، ننظر للعالم من وجهة نظر مادية جدلية، إلا أننا في نفس الوقت نعارض بشكل مطلق أي إجراء قمعي ضد الممارسات الدينية للمسلمين وللكاثوليك ولليهود ولجميع الفئات المؤمنة الأخرى. وكنا قد عارضنا بحزم كبير منع الحجاب أو النقاب سواء في المدرسة أو خارجها (فرنسا ، تركيا...). حيث كان إذ يتعلق الأمر، من وجهة نظرنا، بحق ديمقراطي أساسي يجب أن يدافع عنه بقوة وشراسة من طرف الماركسيين ومن طرف كل الحركة الاشتراكية والشيوعية والنقابية في العالم.

وبناء على نفس المنطق نحن نعارض بشكل مطلق أي إجراء قمعي ضد الغير متدينين والملحدين وحقهم في حرية الاعتقاد أو عدم الاعتقاد بأي دين أو أية فكرة فلسفية. ونعارض بحزم كل محاولات فرض ممارسات أو أفكار أو طقوس معينة، دينية كانت أو غير ذلك، على من لا يعتقدون فيها. نحن نناضل من أجل احترام جميع الحقوق الفردية ومن بينها الحق في الاعتقاد أو عدم الاعتقاد في أي دين.

حيث أن الماركسي **"يعارض كل أشكال التمييز وجميع أشكال القمع القومي، الجنسي أو الديني بالضبط من اجل تسهيل عملية خلق أوسع اتحاد بين جميع من لهم المصلحة في النضال ضد الرأسمالية".**

محاربة الأصولية

إن الأساس الاجتماعي والنفسي للدين هو قبل كل شيء: **"الطموح لعالم أفضل عالم أكثر كرامة وأكثر عدلا معبر عنه بشكل مثالي مجرد"**. وبالتالي فإنه يتوجب على هؤلاء الذين يهتمون حقا بتحرير العقل البشري من مخلفات الماضي أن يهاجموا قبل كل شيء جذورها الاجتماعية **والاقتصادية**. كي لا يتحول الصراع ضد إيديولوجية هذه الطبقة المسيطرة، بمختلف تياراتها، إلى صراع ضد الشكل الديني أو الطابع الديني من هذه الإيديولوجية، ونبتعد عن إصابة الهدف المنشود. وبهذا يتوجب على الحركة الاشتراكية والشيوعية والنقابية التي تتقدم ببرنامج لإجراء تغييرات جذرية للمجتمع أن تقدم منظورا للنضال ضد جميع أشكال الاضطهاد وتعمل بصبر على إقناع جميع الشباب وجميع الشغيلة، بصحة هذا البرنامج وهذا المنظور.

كما يجب وبدون كلل أن نفضح كيف تستغل الطبقة السائدة، المشاعر الدينية لترسيخ سلطتها. يجب ألا نغفل عن أهدافنا الحقيقية. إن ما سوف يهزم الأصوليين ويحرمهم من جمهورهم الباحث عندهم عن بديل لواقع البؤس الذي يعيشونه، **هو النداء للشباب للنضال من اجل قلب النظام الحالي وتنظيم المجتمع على قواعد اشتراكية.**

من أجل ايقاف متابعة شباب الجبهة - شفشاون

دعت الجمعية المغربية لحقوق الانسان، فرع تطوان، لتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر المحكمة الاستئنافية بمدينة تطوان، يوم الاثنين 13 شتنبر 2010، للمطالبة بايقاف متابعة الشبان الثلاثة الذين اعتقلوا على اثر مشاركتهم في احتجاجات 30دجنبر 2009 للمطالبة بتحسين البنية التحتية بالجبهة وضد سوء الظروف المعيشية في الجبهة والمنطقة المحيطة، وحوكموا ابتدائيا بشهر موقوف التنفيذ لكل منهم وباداء غرامة 500 درهم، حيث قضوا حوالي الشهر رهن الاعتقال (انظر العدد الثاني من جريدتنا).

لكن ضعف الحضور نتيجة عطلة عيد الفطر والساعة المبكرة التي جرت فيها المحاكمة، حالت دون تنظيم الوقفة واكتفى الحاضرون بحضور اطوار المحاكمة اذ حضر، إلى جانب بعض شباب الجبهة و، مناضلون من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وبعض المناضلين اليساريين.

بالرغم من تبرئة الشباب المتابعين من تهمة الحاق اضرار بالممتلكات العمومية، الا ان السلطات، ممثلة في رئيس الجماعة ومدير المكتب الوطني للماء، مصرة على معاقبة سكان الجبهة على احتجاجاتهم بالزج ببعض الشباب في السجن، لهذا قاموا باستئناف الحكم الابتدائي.

وعرض المتابعين على أنظار المحكمة مؤازرين بأكثر من 3 محاميين، في انتظار تكليف محاميين آخرين، وتم تأجيل المحاكمة إلى يوم الاثنين 11 أكتوبر 2010. بطلب من المحامي، الذي كلفته الجمعية المغربية لحقوق الانسان للدفاع عن المتابعين، من أجل ايداع ملف الدفاع

إننا، في رابطة العمل الشيوعي، نطالب بأن يتم ايقاف متابعة الشبان الثلاث، والاستجابة الفورية للمطالب المشروعة لسكان الجبهة، ونطلب من اصدقاء المتابعين وشباب الجبهة وكل المتعاطفين مع قضية سكان الجبهة الحضور المكثف خلال محاكمة 2010/10/11.

موقفنا من القضية القومية

تحت تأثير الدعاية الرجعية لبرجوازيتـ"ها"، مما يؤدي إلى شق صفوف الطبقة العاملة وضرب وحدتها الضرورية للنضال الظافر من أجل القضاء على كل أشكال الاضطهاد والقهر.

ويأتي مقالنا هذا إسهاما من جريدتنا في فتح هذا النقاش والإدلاء ببعض الخطوط العريضة التي يمكنها أن تشكل مدخلا لنقاش ماركسي بيننا نحن العمال والشباب الثوريين، يؤهلنا لتقديم إجابة علمية للقضايا القومية المطروحة أمام الشعب المغربي، وبديل عن المشاريع الرجعية السائدة.

قضية الصحراء الغربية

لقد أولينا نحن العمال والمناضلون الاشتراكيون الثوريون أهمية كبرى لنقاش القضية القومية في المغرب والعالم العربي والعالم وانطلاقا من هنا عملت جريدة الشيوعي في عددها الثاني على نشر مقال بعنوان "قضية الصحراء الواقع والبديل" الذي يتناول بالتحليل [الموقف الماركسي من القضية الصحراوية، بالتركيز على] خطاب محمد السادس الذي هدد وتوعد فيه كل من يعارض الموقف الرسمي للدولة سواء الشعب الصحراوي المطالب بالاستقلال أو التيارات اليسارية المغربية المدافعة عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. ولقد حددنا موقفنا بضرورة الدفاع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير دون عمالة مع عدو خارجي أو رغبة منا في تقسيم الأوطان/وطننا إلى كيانات ميكروسكوبية وما إلى ذلك من الافتراءات الكاذبة التي تتغنى بها الأحزاب الإصلاحية واليمينية التي ما إن يخطب محمد السادس حتى تسارع لتبارك الخطاب وتبني الموقف الرسمي للنظام الدكتاتوري القمعي, بل إن دفاعنا هو دفاع عن حق أساسي من حقوق الشعوب ألا وهو الحق في تقرير المصير بطريقة ديمقراطية.

وأكدنا على أن الحل في منظورنا لن يولد من رحم الامبريالية الأمريكية , الاسبانية, الفرنسية أو غيرهم من قطاع الطرق الدوليين أو مؤسساتهم الدولية ونخص بالذكر الأمم المتحدة. فالامبريالية وكما سبق الذكر هي سبب الاضطهاد القومي وقهر الشعوب ويستحيل أن تكون أبدا مصدرا لأي حل حقيقي ودائم يخدم مصالح أي شعب من الشعوب بالإضافة إلى أن الحل لن يولد أيضا من رحم الطبقة السائدة المغربية ونظامها الملكي ومقترحاتها حول الحكم الذاتي الطوباوية , حيث أن الحكم الذاتي في ظل الديكتاتورية والرأسمالية يظل حلا طوباويا ويمكن لمن يشك في هذا أن يسأل العمال المغاربة والفلاحين الفقراء والطلاب وباقي المقهورين عما يقاسونه من استغلال وقمع.

إن البديل يكمن، من وجهة نظرنا، في وحدة النضال ضد أنظمة القهر والاستعباد في المنطقة المغاربية من اجل إسقاطها وبناء فدرالية اشتراكية في المنطقة تضمن لجميع شعوب المنطقة الحق في تقرير المصير السياسي والاقتصادي واللغوي وتسمح بتسخير ثروات المنطقة الهائلة لخدمة مصالح الأغلبية الساحقة وليس مصالح الامبريالية وأقلية من الرأسماليين وأسياد الحرب.

القضية الامازيغية

نفس التحليل يصدق على القضية الامازيغية التي تطرح هي أيضا بصورة ملحة، وتستغل بكلبية ونفاق من طرف التيارات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة لخدمة مصالح معادية للطبقة العاملة المغربية ككل. بدءا من تقسيمها إلى عرب وأمازيغ وتسعير العداوة بينهم، وانتهاء بالدعوة إلى التطبيع مع الطبقة السائدة في إسرائيل ومعاداة نضال الشعب الفلسطيني والصحراوي، الخ.

يجب على المناضلين الماركسيين الثوريين إيضاح الموقف الماركسي وشرحه جيدا كما يجب تفكيك القوميات تفكيكا طبقيا فالفلاح والعامل الأمازيغي ليس عدوا للعامل والفلاح الصحراوي والمغربي أي أنهم في نهاية المطاف جميعا مضطهدون وتحررهم الحقيقي مرهون ببرنامج ماركسي ثوري ذو مصداقية بين جماهير الكادحين والعمال يوحد نضالاتهم من اجل إقامة فدرالية اشتراكية تضمن الحق لكل القوميات بالعيش في استقرار في جمهورياتهم وتمتعهم بالحكم الذاتي ولكي يحصل هذا يجب النضال ضد كل الأوهام البرجوازية الوطنية ومنظورات الامبريالية ومؤسساتها الدولية التي لا تزيد إلا تعميقا للازمة.

القضية الفلسطينية

هذا ولا يختلف موقفنا كذلك من قضية فلسطين وإسرائيل باعتبارها أيضا قضية قومية حيث أن فكرة إقامة دولتين على أساس الرأسمالية هي فكرة طوباوية رجعية، كما هو الشأن بالنسبة لفكرة الدولة الرأسمالية الواحدة. فلن تكون هنالك أبدا (في ظل الرأسمالية) دولتان مستقلتان كليّا ومستقرتين. إن الطبقة السائدة في إسرائيل لن تسمح بذلك. إن حل هذه المسألة أيضا لا يمكنه أن يتحقق سوى بقلب دولة إسرائيل وكذلك باقي الأنظمة الاستبدادية العربية في بلدان الطوق، وهذا عبر نهج سياسة ثورية، قادرة على توحيد الطبقة العاملة اليهودية والطبقة العاملة العربية، ضد عدوهما المشترك.

لكي يتحقق هذا، يحتاج العمال، من كلا الجانبين، إلى منظور أممي للنضال. إنهم يحتاجون أن يفهموا أن مشاكلهم لا يمكنها أن تجد حلا داخل الإطار الضيق لدولهم القومية. يجب عليهم أن يوجهوا نضالهم ضد عدوهم المشترك، طبقة الرأسماليين وكبار الملاكين العقاريين. إن العمال اليهود ليسوا أعداء للعمال الفلسطينيين، والعكس صحيح. إن الطبقة السائدة في إسرائيل إذ تهاجم الفلسطينيين، تقوم في نفس الوقت بتطبيق إجراءات اجتماعية واقتصادية خطيرة تستهدف العمال اليهود. ولقد رأينا بوضوح، عندما سمحت

للسلطة الفلسطينية بان تتواجد لفترة من الزمن، كيف بدأت نخبة من بين الفلسطينيين تراكم الثروات لنفسها، على حساب العمال الفلسطينيين.

على أساس هكذا منظور، سوف يكون من الممكن بناء فدرالية اشتراكية في الشرق الأوسط، خلالها ستمتلك كل قومية كامل الحق في الحكم الذاتي وتقرير المصير. وهكذا سيتم ضمان الحق في امتلاك وطن لكل من اليهود والفلسطينيين. عبر هذه الفدرالية ومع سنوات من التقدم الاقتصادي السريع. ومع توفر مناصب الشغل للجميع والسكن اللائق، والماء الشروب، والرعاية الصحية والمعاش للجميع، سوف يكون من الممكن، التقدم نحو إعطاء حل للقضية القومية، وخلق تقاليد التضامن والتعاون بين كل شعوب الشرق الأوسط. إن القضية القومية، كما سبق للينين أن شرح ذلك، هي في جوهرها قضية الخبز. فبمجرد ما يتم حل المشاكل الاقتصادية، تبدأ الصراعات القومية في التلاشي تدريجيا مع مرور الوقت

يبين صحة هذا الموقف البرهان التاريخي الملموس حيث أن روسيا، قبل ثورة 1917 البلشفية، كانت تعيش صراعات رهيبة بين العديد من القوميات من بينها الأرمن والأذربيجان وحينما وصل العمال إلى السلطة في 25 أكتوبر تم تمتيع القوميتين بالحكم الذاتي في ظل جمهوريتين اشتراكيتين في الفدرالية السوفيتية وفي ظل نسبة نمو اقتصادية معينة بدأت تضمحل تلك الصراعات والنزاعات القومية مما يؤكد مقولة لينين: إن القضية القومية هي في جوهرها قضية الخبز.

ولقد حدث نفس الشيء في يوغوسلافيا حتى مع عدم وجود نظام اشتراكي حقيقي فبعد وصول تيتو إلى السلطة تشكلت هناك فدرالية اعترفت بسيادة الصرب والكروات على أراضيهم، داخل حدود معروفة. طبعا لا يمكن وضع حدود مثالية بين الشعوب كما أن ذلك ليس محبذا من وجهة نظر اشتراكية فسوف تظل هناك دائما أقليات لكن حتى هذه الأقليات يجب أن تحصل على نفس الحقوق التي يتمتع بها الآخرون. يقول ماركس وانجلز: إن شعبا يظلم شعوبا أخرى ليس بشعب حر.

النساء وثورة أكتوبر

بحلول شهر أكتوبر يكون قد مر 93 سنة على قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية المجيدة والتي أسهمت فيها المرأة العاملة الروسية مساهمة حاسمة، وتخليدا لذكراهن، ولذكرى ثورة أكتوبر، وكل شهداء وشهيدات طبقتنا. ننشر هذا المقال عن دورهن البارز في هذه الثورة والتضحيات التي قدمنها من أجل عالم يسوده السلام والمساواة وينتفي فيه استغلال الإنسان لأخيه الإنسان والظلم والجوع.

في سانت بطرسبرغ، عاصمة روسيا القيصرية يوم 23 فبراير (8 مارس) 1917، خرجت عشرات آلاف من النساء الروسيات اللواتي عانين الأمية والاضطهاد والتهميش لأول مرة إلى الساحة السياسية. وأسقطن النظام القيصري الاستبدادي وغيرن مجرى التاريخ. يوم المرأة الذي صنعته المرأة الروسية لم يعد مربوطا بانجاز حق الاقتراع للنساء فقط كما كان الحال قبل ثورة فبراير، بل بالنضال ضد الحروب الاستعمارية. ومن أجل السعي لتحرير الطبقة العاملة من النظام الرأسمالي.لقد خرجن بشكل عفوي في مسيرة نسائية ضخمة نظمتها عاملات، زوجات جنود، وأرامل، للمطالبة ب"الخبز لأولادنا" و"العودة لأزواجنا من المتاريس وبإنهاء الحرب". وسرعان ما انضم إليهن الآلاف من عاملات النسيج، اللاتي انسحبن من هذه المصانع، جزئيا في الاحتفال باليوم العالمي للمرأة ولكن أساسا كان الاحتجاج على النقص الحاد في الخبز.

تسربت الدعوة للإضراب إلى المصانع التي لا تزال تعمل تدعو العاملين للانضمام إليهم، فخرجت أعداد كبيرة من الرجال والنساء إلى الشوارع، كان ذلك في أوج الحرب العالمية الأولى، وكان الرجال يموتون بردا وجوعا على الحدود، في حرب لم تخدم مصالحهم بل مصالح القيصر وأصحاب رؤوس الأموال. وفي الجبهة الداخلية كانت أسعار المواد الغذائية ترتفع بتسارع، مما اضطر مئات آلاف النساء للخروج إلى العمل، والتعرض لاستغلال مضاعف كونهن نساء، هذا في وقت لم يكن لهن حق الاقتراع. مع تراكم الثلوج والجوع والبرد تراكم إحساس جماعي بالغضب الذي عم شوارع المدن الفارغة من الرجال.

وأمام هذه الموجة الهائلة من النساء المتظاهرات، عجزت الشرطة عن الرد وبقيت سلبية ومشلولة. وعمت المظاهرة واستمرت أربعة أيام وانتهت بسقوط القيصر نيقولاي الثاني وانهيار نظامه الاستبدادي. الحكومة المؤقتة التي شكلت بعدها، منحت النساء حق الاقتراع. عرفت هذه الأحداث باسم ثورة شباط (بعد الثورة الاشتراكية تم تغيير توقيتها، من 29 شباط إلى 8 آذار). وفتح هذه الثورة النسائية المجال لثورة العمال الأولى في التاريخ، ثورة أكتوبر 1917 الكبرى التي كونت الاتحاد السوفييتي، أول نظام اشتراكي في العالم.

واخذ النظام الاشتراكي السوفييتي على عاتقه قضية تحرير المرأة من كل القيود القانونية والاقتصادية والاجتماعية، واعتبرها جزءا لا يتجزأ من تحرر الطبقة العاملة. وقد انتخبت اليكساندرا كولونتاي، بعد ثورة أكتوبر، مفوضة الشعب للشؤون الاجتماعية، في أول حكومة بلشفية، لتكون أول وزيرة في العالم، فلعبت دورا مهما في رفع مكانة المرأة في المجتمع السوفييتي، فأرست الأسس لعدد واسع من التحولات الجذرية بالنسبة لوضع المرأة والخدمات الاجتماعية عامة .وكان من أول إجراءاتها تحسين أحوال مشوهي الحرب، وإلغاء التعليم الديني للفتيات في المدارس الرسمية، وإحالة الراهبات والرهبان إلى الإدارة المدنية، ومنح الطالبات حق الإدارة الذاتية للمدارس، وإيواء الأيتام واللقطاء في مؤسسات خاصة بالمشردين. وشكلت اللجنة التي وضعت قانون الضمان الصحي المجاني الشامل لجميع سكان روسيا، وأنشأت المكتب المركزي لرعاية الأمومة والطفولة في مطلع 1918، وحولت مستشفيات التوليد إلى بيوت مجانية لرعاية الأمومة والطفولة تتولى إرشاد الحوامل وتوفير وسائل منع الحمل، وأنشأت الحضانات النهارية لإيواء أطفال العاملات...

ما الذي حققته الثورة الروسية للمرأة

إن الثورة التي قامت بها العاملات والعمال وبذلن فيها أعظم التضحيات لم تتخلى عنهن وكما كتب تروتسكي في الثورة المغدورة : « لقد برت ثورة أكتوبر بوعودها المتعلقة بالمرأة. لم تكتف السلطة الجديدة بمنح المرأة جميع الحقوق السياسية والقانونية على قدم المساواة مع الرجل، بل الشيء الأكثر أهمية هو أنها قامت بكل ما بوسعها، وفي جميع الحالات، أكثر بما لا يقاس مما قام به أي نظام آخر على الإطلاق، من أجل أن تضمن لها الدخول إلى كل أشكال العمل الاقتصادي والثقافي. لكن حتى أقوى الثورات

الرفيقة اليكساندرا كولونتاي في مقدمة الصورة

عاجزة، مثلها مثل البرلمان البريطاني الـ "كلي القدرة"، عن جعل المرأة كائنا مشابها للرجل. أو بمعنى آخر عاجزة عن أن توزع بينها وبين رفيقها متاعب الحمل والولادة والرضاعة وتربية الأطفال. لقد بذلت الثورة جهدا بطوليا من أجل تدمير ما يسمى بـ "البيت العائلي" الآمن. تلك المؤسسة القديمة الفاسدة والراكدة التي حكم فيها على نساء الطبقات الكادحة بالأشغال الشاقة منذ الطفولة حتى الموت. كان من المفترض استبدال الأسرة، من حيث هي مؤسسة صغيرة مغلقة، بنظام مكتمل للخدمات والتجهيزات الاجتماعية: مراكز أمومة، حضانات، حدائق للأطفال، مطاعم، مؤسسات تنظيف الثياب، مستوصفات، مستشفيات، مراكز للنقاهة، منظمات رياضية، دور سينما ومسارح، الخ. إن الامتصاص الكامل لمهام تدبير الشؤون المنزلية التي تقوم به الأسرة من طرف مؤسسات المجتمع الاشتراكي، بغية توحيد كل الأجيال برابطة التضامن والتعاون المتبادل، كان سيحقق للمرأة، وبالتالي للزوجين المتحابين، تحررا حقيقيا من القيود الأبدية.» (تروتسكي، الثورة المغدورة [فصل: الأسرة، الشبيبة، الثقافة، الترميدور في الأسرة])[5]

جريدة الشيوعي
تصدرها رابطة العمل الشيوعي
الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي
زوروا مواقعنا الالكترونية:
http://www.marxist.com/
http://www.marxy.com/
http://www.attawajohalkaidi.com/

[5] نقلا عن آلان وودز وأنا مينوز: "الماركسية وتحرر النساء"، موقع ماركسي.

تقرير عن المؤتمر العالمي للتيار الماركسي الأممي 2010

ونيوزيلندا. مع اعتذارنا نحن مناضلو رابطة العمل الشيوعي بالمغرب والرفاق من نيجيريا وروسيا بسبب مشاكل في الحصول على التأشيرة وجوازات السفر.

بداية قدم الرفيق ألان وودز عرضا مفصلا وشاملا حول المنظورات العالمية لما لها من أهمية على مستوى أولويات ومهام النضال داخل كل بلد على حدة. كما بين حجم وعمق الأزمة الراهنة وكيف أن البرجوازية ليست فقط عاجزة عن تقديم أية إصلاحات جديدة، بل هي عاجزة حتى عن تحمل الحفاظ على الإصلاحات التي تم تحقيقها في الماضي. وهذا الأمر يؤسس لمرحلة انفجار للصراع الطبقي على المستوى العالمي.

و أكد على أن السؤال المهم هو بالتالي: "ليس ما إذا كان العمال سينهضون إلى الكفاح، بل السؤال هو هل ستكون هذه الأممية في وضع يمكنها من التدخل بشكل جدي في الحركات التي ستحدث لا محالة".

بعد العرض، تم تنظيم نقاش شامل وصريح وديمقراطي. كما تمت المصادقة على بعض التعديلات. وقد تمت الموافقة بالإجماع على الصيغة النهائية لوثيقة المنظورات العالمية، بعد إدراج التعديلات عليها.

و من بين العروض المهمة أيضا كان العرض الذي قدمه الرفيق فريد ويستون حول المنظمات الجماهيرية لما له من راهنية، وقد ركز الرفيق في مداخلته على أنه من الضروري على التيار الماركسي الأممي أن يخوض نضالا مستمرا ضد كل من الانتهازية والتطرف اليساري. وقد زادت المداخلة المهمة للرفيق لال خان من باكستان، في إغناء النقاش، حيث تحدث عن التطورات داخل حزب الشعب الباكستاني.

كما وقف الرفاق على تقييم انجازات التيار الماركسي الأممي على الصعيد العالمي، وفي هذا السياق ركز المؤتمر على مدى صحة المنظورات التي قدمتها أمميتنا، كما قدم الرفيق فريد ويستون العرض حول تقييم الفترة الماضية. وقد ركز أساسا على أن تجربة العام الماضي كانت اختبارا جديا لأمميتنا. وقال إننا خرجنا منها أقوياء إذا ما تمكنا من الاستفادة من الخبرة لرفع المستوى السياسي لجميع الرفاق. ومن بين ايجابيات هذا الوضع هو النقاش الذي فتحناه فيما يتعلق بالعمل في المنظمات الجماهيرية. وهذا أيضا جزء من التقييم العام للمرحلة بأكملها.

وقد قامت الرفيقة آنا مينوز بتقديم التقرير التنظيمي، والذي أعطى عرضا شاملا لوضع الأممية التنظيمي.

ذكرت الرفيقة آنا أن هناك الكثير من التطورات على الصعيد الأممي، وهناك إمكانيات الجديدة تظهر ومجموعات تتطور، من الصعب تغطيتها جميعا. لدينا 24 فرعا كامل العضوية في القارات الخمس. ولدينا فروع جنينية في إيران وصربيا واندونيسيا وهولندا وأستراليا. لدينا في الهند رفاق في أربعة ولايات مختلفة، يصدرون جريدة، وهم مستعدون لإطلاق موقع على شبكة الانترنت في وقت قريب، إضافة إلى مئات العلاقات.

يوجد الرفاق الايطاليون في مركز الأحداث والعمل داخل حزب إعادة التأسيس الشيوعي لا يزال هاما. لقد فاز التيار الماركسي بدعم أربعين فرعا في المؤتمر الأخير لحزب إعادة التأسيس الشيوعي، وحصل على الأغلبية في العديد من الفروع المحلية، وفروع الشبيبة.

استمع المؤتمر إلى الفرع الجديد في نيوزيلندا، والذي قدم مناضلوه تضحية كبيرة للسفر إلى أوروبا ليتمكنوا من حضور اجتماع اللجنة التنفيذية للأممية والمؤتمر العالمي، لديهم الآن جريدة منتظمة الصدور ويقومون بالعمل داخل صفوف حزب العمال والنقابات.

أما نحن الفرع المغربي والذين لم نتمكن من حضور المؤتمر لصعوبات في الحصول على تأشيرة. والذي يعتبر أول فرع في العالم العربي فقد تمكنا من تطوير عملنا من خلال الارتباط بالطاقات الشابة في المغرب وربط علاقات في جميع العالم العربي خصوصا من خلال موقعنا marxy.com ونحاول بكل قوتنا تطوير هذه العلاقات وتوسيعها في كل العالم العربي. بالإضافة إلى أننا نصدر جريدة شهرية: " الشيوعي"، ونحن نعمل في مناطق مختلفة من البلاد وقد بدءنا عملنا داخل النقابات. ومنظمتنا "رابطة العمل الشيوعي" في نمو وتطور مستمر.

أما بالنسبة للفرع الإيراني فإن العمل الذي يقومون به مهم للغاية، فقد بدأت المنظمة تتطور بشكل أسرع وأفضل بكثير من ذي قبل. كما يقوم الرفاق بإصدار الموقع الجديد للمجموعة على الانترنت (Mobareze.org) وقد وزعوا يوم 12 يونيو، بمناسبة ذكرى تزوير الانتخابات 1000 نسخة من أول نشرة لنا في ما لا يقل عن أربع مدن مختلفة. أسبوع واحد بعد ذلك أصدروا جريدة تسمى "الصراع الطبقي"، كما يعملون على ترجمة المؤلفات الماركسية إلى الفارسية.

وعموما هناك على المستوى التنظيمي عدة مستجدات وهناك علاقات مع بعض الأفراد أو المجموعات الصغيرة في أكثر من عشر دول أخرى مثل كوبا وكولومبيا وباراغواي وتشيلي والأوروغواي والمجر والنيجر والعراق وفلسطين (غزة)، كما أنه لدينا اتصالات في سلوفاكيا، وهندوراس، وغيرها من البلدان. وقد خطى عملنا في ايرلندا خطوة هامة إلى الأمام مع إصدار الجريدة. ونحن نستعد لعقد مؤتمر تأسيسي في الهند.

بالنسبة للفرع الباكستاني للتيار الماركسي الأممي فإنه يعمل في ظل أكثر الظروف صعوبة وخطورة في العالم. بسبب أعمال العنف من تفجيرات واغتيالات، الخ. وقد تحدث الرفيق لال خان من باكستان عن الدمار الرهيب الذي تسببت

فيه الفيضانات الأخيرة.

أما في أمريكا اللاتينية فان العمل يتطور بشكل جيد جدا، مع تحقيق نجاحات جديدة في فنزويلا والمكسيك والبرازيل. وقد صدرت للتو الطبعة الجديدة من مجلة أمريكا اشتراكية (Socialista America)، ويجري التحضير لعقد جامعة التيار الماركسي الأممي للبلدان الأمريكية، الذي سيعقد في البرازيل في نهاية شهر مارس 2011.

إن للتيار الماركسي الأممي نفوذ سياسي قوي داخل الحركة العمالية الأممية. ونجاح موقعنا Marxist.com عظيم ويواصل النمو باستمرار. فخلال الإثني عشر شهرا الماضية كان هناك 1.15 مليون زائر لموقع الدفاع عن الماركسية - بزيادة قدرها 17 ٪ منذ العام الماضي.

التقرير الأخير كان حول المالية حيث كانت الجلسة الختامية من تقديم الرفيق نيكلاس ألبين سفينسون، الذي أكد على استعداد العديد من الرفاق للتضحية بالكثير من أجل الأممية، وخاصة في هذه المرحلة. هناك رغبة ملحوظة في دعم العمل الجاري، كما تبين من خلال الحملات الناجحة للغاية لدفع ثمن شراء مطبعة في بوليفيا، وكذلك نداء طبع الكتاب الاندونيسي. لقد حققنا أكبر قدر من المساهمات خلال عملية جمع المساهمات التي تمت خلال فصل الشتاء. لقد كان هذا انعكاسا آخر ملموسا للمزاج العام من الحماس السياسي الذي ساد المؤتمر للعمل الذي يقوم به التيار الماركسي الأممي.

وبمبادرة اتخذها بعض الرفاق الشباب، تم تشكيل لجنة حول الماركسية والفن، وتم الاتفاق من خلالها على إصدار بيان حول الفن، على غرار البيان عن الفن الثوري والمستقل الذي صاغه تروتسكي بتعاون مع أندريه بريتون في ثلاثينيات القرن الماضي.

وبعد أن أثار بعض المؤتمرين الذكرى السبعين لاغتيال تروتسكي، شدد آلان وودز على ضرورة تذكير أنفسنا بمن نكون ومن أين أتينا. وقال إن "القضية الوحيدة التي تستحق النضال من أجلها : قضية تحرر الطبقة العاملة".

وفي الختام، وقف جميع المندوبين والزوار على أقدامهم وغنوا نشيد الأممية بروح كفاحية عالية. لقد انتهى مؤتمر 2010 العالمي. **لكن العمل قد بدأ للتو!**

الانتخابات في فنزويلا: تحذير خطير للثورة

عرفت فنزويلا انتخابات تشريعية يوم 26 شتنبر 2010،حيث حقق "الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي" 95 مقعدا، وتحالف المعارضة "مائدة الوحدة الديمقراطية" 62 مقعدا، وهذا ما أعطى إنذارا للثورة وللمكتسبات التي حققتها، فالحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي حصل على أغلبية بسيطة في الجمعية الوطنية، مما جعل البرجوازية تكتسب المزيد من القوة، وتهديدها سيتصاعد عبر ما ستقوم به من محاولات لعرقلة مسار الثورة الفنزويلية ومحاولة إرجاعها للبلد إلى كنف الامبريالية الأمريكية. إننا نقف في هذه المرحلة الحاسمة أمام احتمالين لا ثالث لهما: إما تحقيق انتصارات عظيمة أو تكبد هزائم ساحقة للثورة لا في فنزويلا وحدها بل في كل دول أمريكا اللاتينية.

إن الأخطار التي تتهدد الثورة البوليفارية تفترض في منظمات اليسار في العالم العربي التخلي عن موقع المتفرج السلبي فيما يحدث والنهوض للدفاع عن الثورة الفنزويلية، إننا ندعو جميع التيارات اليسارية والنقابات والمناضلين العماليين إلى تحمل مسئوليتهم في كسر جدار الصمت السميك المضروب على الثورة الفنزويلية، وتنظيم الأنشطة التضامنية والتعريفية بها، وبالأخطار المحدقة بها، وخاصة في المغرب حيث عمل النظام القائم بالمغرب على قطع العلاقات الدبلوماسية مع فنزويلا استجابة منه لأوامر أسياده الأمريكيين والإسرائيليين، بعد الموقف المشرف الذي تبنته الحكومة الفنزويلية من القضية الفلسطينية بطردها للسفير الإسرائيلي احتجاجا على الاعتداءات الصهيونية المتواصلة على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

إن التجربة الغنية للثورة البوليفارية تعطي لليسار العربي إفادة نظرية كبيرة، سواء من أخطاء هذه الثورة أونجاحاتها، ويمكن له أيضا أن يستفيد من التعاطف الكبير الذي تحضى به الثورة البوليفارية في العالم العربي، وتوظيفه في إعادة الاعتبار للشعارات الاشتراكية

إن الدفاع عن الثورة الفنزويلية ستمكن منظمات اليسار في الوطن العربي، من اكتساب بعد دولي، وهو ما يعزز التضامن الأممي ضد الإمبريالية والقمع، خاصة في وضع القمع الرهيب الذي تعيشه هذه المنطقة من العالم، حيث هناك حاجة ملحة لتقاليد التضامن الأممي مع المعتقلين والمقموعين.

آلان وودز
الثلاثاء: 28 شتنبر 2010

إن الحملة الدولية الشرسة القائلة إن تشافيز قد فقد شعبيته، لا تستند إلى الواقع بل إلى رغبة البرجوازية في كل من فنزويلا ودوليا في الإجهاز بشكل نهائي على الثورة الفنزويلية. لكن بين الرغبات والوفاء بها هناك دائما فجوة واسعة، كما يعلم الجميع. إن مسألة تحقق تطلعات المعارضة المعادية للثورة لا يعتمد على نتائج انتخابات ما، بل على سلوك الثورة وقيادتها.

ليست الانتخابات سوى لقطة عن حالة الرأي العام في وقت معين. يمكن لهذه النتائج أن تخبرنا الكثير عن الحالة النفسية لمختلف الطبقات في فنزويلا، وهي تكشف بالتأكيد عن بعض الميولات السائدة في المجتمع. إنها تشكل تحذيرا يجب أن يؤخذ على محمل الجد من قبل جميع الذين يحملون مصالح الثورة في قلوبهم. لكن الانتخابات في حد ذاتها لا تقرر شيئا.

ابتهاج اليمين

بدأ اليمين على الفور في الصياح مثل ديك مخمور. وقالت ماريا كورينا ماتشادو التي انتخبت نائب عن ولاية ميراندا: "هذا واضح جدا، لقد قالت فنزويلا لا للشيوعية على الطراز الكوبي، لقد قالت فنزويلا نعم لمسار البناء الديمقراطي، والآن لدينا شرعية تصويت المواطنين لنا، نحن ممثلو الشعب."

يوم الاثنين، ادعى مسئولو حزب مائدة الوحدة الديمقراطية (Mesa de la Unidad Democratica) الفوز في الانتخابات، وهو الادعاء الذي يقوم أساسا على زعمهم بأنهم فازوا بأغلبية من مجموع الأصوات المدلى بها يوم الأحد. لكن هذه كانت مجرد خدعة. فالوضع الحقيقي أكثر تعقيدا، بالرغم من أنه لا يوجد شك في أن الثورة تواجه الآن مخاطر جديدة.

وفقا للنتائج الرسمية لانتخابات يوم الأحد الصادرة عن المجلس الانتخابي الوطني، فقد حصل حزب تشافيز، الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي، حتى الآن على 95 مقعدا، في حين حصل ائتلاف المعارضة: حزب مائدة الوحدة الديمقراطية على 62 مقعدا. بينما حزب الوطن للجميع، وهو حليف تشافيز سابقا والذي انفصل عن الحزب الاشتراكي الموحد، حصل على مقعدين. ذهبت ثلاثة مقاعد إلى ممثلي السكان الأصليين المستقلين عن كل من الحزب الاشتراكي الموحد أو حزب مائدة الوحدة الديمقراطية. ولم تعلن اللجنة الوطنية للانتخابات بعد عن النتائج ثلاثة مقاعد أخرى.

بالطبع، من الممكن قراءة هذه النتائج بطرق مختلفة. وقد أشار النائب والمنتخب روي تشاديرتون يوم الاثنين إلى أن معارضي الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز فازوا بحوالي 20 مقعدا أقل من تلك التي كانوا يمتلكونها خلال المدة التشريعية 2000-2005، في حين أن المعسكر المؤيد لتشافيز حصل على عدة مقاعد إضافية.

فاز المرشحون الاشتراكيون في أراغوا وباريناس وبوليفار وكارابوبو وكوخيدس ودلتا أماكورو وديستريتو كابيتال وفلاكون وغواريكو وميريدا ومونا غاس ولارا وبورتوغيزا وتروخيلو وفارغاس ياراكوي، وكان هناك تعادل في ميراندا وسوكري. لكن اليمين فاز في ولايات هامة مثل ثوليا وتاتشيرا.

وأشار تشاديرتون إلى أن المعارضة قد تراجعت بالمقارنة مع انتخابات 2000. وقال إن المعارضة كانت تقيم "مهزلة إعلامية" بمقارنتها لنتائج يوم الأحد بنتائج انتخابات عام 2005 فقط، والتي قاطعتها المعارضة، وبالتالي الادعاء بأنها قد زادت من تواجدها في انتخابات الجمعية الوطنية بشكل كبير.

هذا صحيح، وصحيح أيضا أن البيانات عن العدد الإجمالي للأصوات ليست قضية بسيطة، حيث يمكن للناس أن يصوتوا لصالح مرشح في الدائرة الانتخابية الخاصة بهم، فضلا عن التصويت لقائمة الحزب، وبعض النواب انتخبوا عن طريق النظام الأول، بينما فاز البعض الآخر عن طريق النظام الثاني. لكن مع ذلك، من الواضح أن التصويت لصالح المعارضة في تزايد، في حين أن التصويت لصالح الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي آخذ في الانخفاض بشكل أكثر حدة.

إن التقليل من قوة العدو والمبالغة في تقدير قوتنا خطأ خطير للغاية في السياسة كما في الحرب .إن الثورة لا تحتاج إلى الأوهام المعسولة بل هي تحتاج إلى الحقيقة. من خلال النتائج الأخيرة يبدو أن الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي قد حصل على 5.399.300 صوتا، في حين أن الأحزاب اليمينية فازت بـ 5.312.283 صوتا.

تفاؤل خاطئ

رسميا، فاز الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي بغالبية المقاعد في 16 ولاية من أصل 23 ولاية فنزويلية. ويشمل هذا انتصارات كاسحة في الولايات الريفية في أبوري وباريناس

وغواريكو وكوخيدس ولارا وبورتوغيزا وفارغاس وياراكوي؛ وانتصارات قوية في الولايات الصناعية الكبرى بوليفار وكارابوبو. كما فاز الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي أيضا بسبعة مقاعد في منطقة العاصمة، مقابل ثلاثة لحزب المعارضة.

في ولاية ميراندا، حيث تقع العاصمة، فاز كل من الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي وحزب المعارضة بثلاثة مقاعد، حيث هزم حزب المعارضة الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي بـ741 صوتا فقط من أصل ما مجموعه 968.947 . وتعادل الاثنان أيضا بثلاثة مقاعد لكل منهما في ولاية سوكري . أما في ولاية أمازوناس القليلة الكثافة السكانية، فاز الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي بمقعد واحد، في حين فاز حزب الوطن للجميع بمقعدين بينما لم يفز حزب المعارضة بأي مقعد. لكن مع ذلك، اكتسح حزب المعارضة الولايات الحدودية تاتشيرا وزوليا، فضلا عن أنثواتيغي ونويفا اسبارتا.

حاول قادة الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي تقديم النتيجة كانتصار. وقال نائب الرئيس إلياس خوا: "يمكن للثورة الاعتماد على أغلبية مريحة في الجمعية الوطنية... توجد حكومات قليلة في قارتنا يمكنها الاعتماد على مثل هذه الأغلبية المريحة لحزب واحد فقط. [...] لا تمتلك المعارضة، مع هذا العدد من النواب، أية إمكانية لمواجهة العمليات التشريعية التي أنجزت أو تفعيل آليات زعزعة الاستقرار مثل عرقلة عمل السلطات العمومية أو إقالة الرئيس"

وأعرب رئيس حملة الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي إريستوبولو إستوريث عن خيبة أمله لعدم التوصل إلى هدف الفوز بـ 110 مقاعد. وقال إن هذا مع ذلك لا ينبغي أن يصرف نظرنا عن "الانتصار الحاسم حقا" الذي حققه الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي، الذي "يؤكد أننا القوة السياسية الرئيسية في بلدنا".

قال استوريث: "لقد حققنا هدفنا بمعنى أننا تمكننا من ضمان الدفاع عن الرئيس هوغو تشافيز وسياسات الحكومة الثورية، وأننا حصلنا على ما يكفي من القوى لتطوير التغييرات الهيكلية في هذه المرحلة من بناء الاشتراكية"

لكن الحقائق لا تدعم هذا الادعاء المتفائل. فإذا ما قارنا النتائج التي تحققت خلال الانتخابات الإقليمية عام 2009، فإن الفرق يصير واضحا على الفور. الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي حصل آنذاك على 6.310.482 صوتا، مقارنة بـ 5.190.839 لأحزاب اليمين .إن ضوء التحذير يومض بالأحمر وسيكون من ذروة اللامسئولية نفي ذلك.

خلال فترة الانتخابات التشريعية 2000-2005 حصلت الأحزاب الموالية لتشافيز على ما بين 83 و92 مقعدا في كل مرة، في حين حصلت أحزاب المعارضة على ما بين 73 و82 مقعدا، من أصل ما مجموعه 165مقعدا. لكن هذا كان خلال الفترة التي شهدت نهوض الجماهير. لقد ألحقت الجماهير الهزيمة بالانقلاب الرجعي في عام 2002، والهزيمة التالية لحملة التخريب في قطاع النفط، وتحقق الانتصار في الاستفتاء بفضل الشعب الثوري، أي العمال والفلاحون .

ومنذ ذلك الوقت، صار من الواضح أن الحماسة الثورية قد تراجعت. هناك استياء وخيبة أمل بين الجماهير. إن الأرقام توضح ذلك، ففي حين ارتفعت نسبة الأصوات التي حصل عليها اليمين بنسبة 2،28 ٪ فقط، فقد انخفضت نسبة الأصوات التي حصل عليها اليسار بشكل حاد بـ 14،44٪ .هذا يعني أن المعارضة لم تفز في هذه الانتخابات؛ لكن التشافيزيين خسروها.

أهمية القيادة

ما هي السمة الرئيسية للوضع الحالي؟ الشيء الرئيسي الذي ينبغي علينا أن نلاحظه، على الأقل على الصعيد الانتخابي، هو أن المسافة بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة قد تقلصت. **هناك احتداد هائل للاستقطاب بين الطبقات** .

التأثير الأول، وربما الأهم، هو التأثير النفسي على المعسكرين المتنازعين. لقد سبق لنابليون أن أشار إلى أن المعنويات في الحرب عامل حاسم. سوف تزداد شجاعة أعداء الثورة وسيتجرءون على الانتقال إلى الهجوم. وعلى النقيض من ذلك، سوف يشعر الكثير من المناضلين البوليفاريين بالإحباط والحزن. وهذه حقيقة ليست بدون أهمية !

يحتاج الجيش الذي عانى من الهزيمة إلى استعادة الثقة في قادته، يجب أن يشعر الجنود بأن جنرالاتهم يعرفون ما يفعلون وأنهم قادرون على التعافي من الهزيمة والمضي قدما .

في أوقات التراجع خلال الحرب تصير أهمية الجنرالات الجيدين أكبر بمائة مرة من أهميتهم خلال التقدم. بوجود جنرالات جيدين يمكن للجيش القيام بانسحاب منظم، والحفاظ على وحدة الجيش وفي حالة جيدة، مع تكبد الحد الأدنى من الخسائر. لكن الجنرالات السيئين يحولون الهزيمة إلى كارثة .

إن دور البيروقراطية الإصلاحية في هذه الحالة دور سلبي للغاية. سوف يستخلصون جميع الاستنتاجات الخاطئة. سوف يقولون: "انظروا، هذا يدل على أننا لا نمتلك تأييد الشعب. يجب علينا تقديم تنازلات للمعارضة وإبرام الصفقات، والتراجع". وهذه هي أسوأ نصيحة. فمقابل كل خطوة تخطوها الثورة إلى الوراء ستطالب المعارضة بعشرة خطوات أخرى.

سوف يقول الإصلاحيون إن الانتخابات تعني أنه يتعين علينا تبني سياسة المصالحة الطبقية. لكن هذه هي بالضبط السياسة التي قوضت الثورة ونفرت قاعدتها البروليتارية. وقد ظهر هذا بوضوح في النتيجة التي تحققت في ولاية أنثواتيغي، حيث يعكس الانتصار الكبير الذي حققته الثورة المضادة مشاعر الاستياء من السلوك المخزي للحاكم، طارق ويليام صعب، والبيروقراطية التشافيزية اليمينية التي ساندت الرأسماليين ضد احتلال العمال للمصانع في مصنع ميتسوبيشي، وفيفيكس وماكوسا، وبالتالي نفروا البروليتاريين الذين صوتوا لأنصار تشافيز.

إن السبيل الوحيد أمام الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي للتقدم، هو الاعتماد على قاعدته الحقيقية: أي العمال والفلاحون الثوريون. إنهم ينتظرون من الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي تنفيذ وعوده. يجب على الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي أن يقطع بحزم مع البرجوازية وعملائها، والبيروقراطية الإصلاحية التي تمثل الطابور الخامس للبرجوازية داخل معسكر الثورة .

خطر الثورة المضادة

على الرغم من الانتكاسة الانتخابية، ما تزال الثورة تتمتع باحتياطات دعم هامة. وقد بينت استطلاعات الرأي، على مدى العام الماضي، استمرار تمتع الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي بدعم حوالي 35 % من السكان، في حين أن الدعم الذي تتمتع به أحزاب المعارضة أضعف من ذلك بكثير. لكن ومع ذلك فإن هناك عدد كبير من السكان الذين لم يحسموا قرارهم بعد، مما يعكس خيبة أمل متزايدة من تقدم الثورة. من أجل تأمين مستقبلها يجب على الثورة أن تجد وسيلة لتحفيز وتحميس تلك الشرائح. ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة .

ما يزال معدل الموافقة على رئاسة تشافيز مرتفعا بنحو55 ٪ أو 60 ٪. وهذا يعكس حقيقة أن الثورة لا تزال تمتلك احتياطيات ضخمة من الدعم في أوساط السكان. لكن المشكلة هي أن تشافيز محاصر من جميع الجهات بشريحة سميكة من البيروقراطيين والوصوليين الذين لا يرون الثورة باعتبارها وسيلة لتغيير المجتمع، بل فقط وسيلة لتحقيق أطماعهم الشخصية والاغتناء .

لا يزال الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي يتمتع بالأغلبية في الجمعية الوطنية، وسوف يكون قادرا على السيطرة على تمرير القوانين العادية، وأغلب المهام الأخرى للهيئة التشريعية. لكن ومع ذلك فإن الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي قد فشل في الفوز بأغلبية الثلثين، مما يعني أن المعارضة ستكون لديها القدرة على عرقلة القوانين الجوهرية، ومنع القوانين التي تعطي السلطة للرئيس، وعرقلة بعض التعيينات. إن اليمين، وإن كان لا يمثل إلا أقلية في البرلمان، قد زاد من قدرته على التدخل في العملية الثورية الفنزويلية ووضع العراقيل أمام عمل حكومة الرئيس تشافيز .

سوف تستخدم المعارضة وضعها في الجمعية الوطنية لمحاولة شل الحكومة وتخريب القوانين التقدمية. لكن هدفهم الحقيقي هو القضاء على الثورة والاستيلاء على السلطة. وللقيام بذلك سوف تستخدم الجمعية الوطنية لتعبئة جماهير البرجوازية الصغيرة المسعورة في الشوارع

لخلق جو من الفوضى والاضطراب. من الضروري مواجهة هذا التهديد وجها لوجه .

كانت صحيفة أبوريا (Aporrea) محقة عندما كتبت يوم 1010/09/27، إن: "**الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي حصل على أغلبية بسيطة في الجمعية الوطنية، لكن البرجوازية تكتسب المزيد من القوة والتهديد يتصاعد**" . والمقال محق إذ يقول إن نتيجة الانتخابات تدل على أن "الجزء الأكبر من السكان يفضلون مسار الاشتراكية ومناهضة الرأسمالية. لكنها كشفت، وبشكل أخص، عن وجود عنصر من عناصر الضعف، لأن الحزب الاشتراكي الموحد وحلفائه لم يحققوا نسبة الثلثين المطلوبة للحصول على أغلبية مريحة." وخلص إلى القول: "إننا نحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى المزيد من التطهير والمزيد من الثورة"!

تظهر نتائج الانتخابات تقدما لقوات الثورة المضادة، لكنها لا تزال بعيدة جدا عن تحقيق هدفها الحقيقي. لكي تنجح في مسعاها سيكون على المعارضة أن تدخل في مواجهة مع الرئيس والثورة. وستجري المواجهة الحاسمة عندما تنتهي مدة الولاية الرئاسية في 2012. من الممكن أن تحدث المواجهة حتى قبل ذلك إذا ما لجأت المعارضة إلى استفتاء لإسقاط الرئيس. إن الطريقة الوحيدة لمنع هذا هو تسريع العملية الثورية، بالقيام بمصادرة الأراضي والأبناك والصناعات الكبرى .

"لكن ليست لدينا أغلبية كافية في الجمعية الوطنية للقيام بذلك!" إن هذه الحجة التي يطلقها الإصلاحيون غير صحيحة من أولها إلى آخرها. يعلم الجميع أن المشاكل الجوهرية للمجتمع لاتحل عن طريق البرلمانات والقوانين والدساتير، بل عن طريق الصراع الطبقي. بالمقاييس الانتخابية، قد تبدو جماهير البرجوازية الصغيرة قوة هائلة. لكن عندما يصطدمون في الشوارع بقوة العمال والفلاحين والشباب الثوري، تتبخر قوتهم الظاهرية مثل قطرة ماء في موقد ساخن. إذا كانت الثورة جديرة باسمها، فإنها سترفض الرقص على أنغام البرلمان مع الثورة المضادة وسوف تعبئ بدلا من ذلك قواتها في الأماكن الأهم: ليس داخل غرف النقاشات، بل في الشوارع وفي المصانع والثكنات العسكرية.

قال تشافيز في مؤتمر صحافي، مساء الاثنين الماضي، إن المرحلة المقبلة من عمل حكومته سوف تشمل "تسريع برامج المشروع التاريخي والسياسي والاجتماعي والتكنولوجي الجديد." إن هذا القول يسير في الاتجاه الصحيح، لكن يجب ترجمته إلى أفعال. واختتم الرئيس قائلا: "علينا مواصلة تقوية الثورة!" هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما، وليس وصفات الإصلاحيين الجبناء.

إننا نقف أمام احتمالين اثنين فقط: إما تحقيق أعظم الانتصارات أو تكبد أفظع الهزائم. ومن أجل ضمان الفوز يجب علينا أن نقف على قاعدة الشعار الشهير للثوري الفرنسي العظيم دانتون: "De l'audace! De l'audace! Et encore de l'audace!"، "الجرأة! الجرأة! ومرة أخرى الجرأة"

مقتطفات من البرنامج الانتقالي لرابطة العمل الشيوعي

طوال عقود وعقود والجماهير الكادحة – المغربية والصحراوية- تناضل بشراسة النمور ضد الدكتاتورية والاستغلال والقهر القومي. لكن المأساة هي أن كل تلك النضالات البطولية والتضحيات تذهب هباء وتبقى بدون أفق بسبب غياب برنامج ثوري يكثف مطامح وآمال الجماهير في نقاط واضحة تعبر عن أشد مطالبها إلحاحا وتوسع أفقها باستمرار. برنامج انتقالي يشكل الجسر بين النضالات الآنية وبين النضال من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع.

في هذا السياق ننشر مقتطفات من برنامجنا الانتقالي على صفحات الجريدة، بحيث يتضمن كل عدد موضوع معين، وللراغبين في الإطلاع على البرنامج الانتقالي كاملا يمكنه اقتناء كراسة "رابطة العمل الشيوعي" من عند المناضل الذي يوزع الجريدة، أو الاطلاع عليه على موقع ماركسي.

نطرح هذا البرنامج للطبقة العاملة المغربية والشعب الصحراوي وعموم الكادحين والمناضلين العماليين والشباب الثوري الباحثين عن بديل ماركسي اشتراكي ثوري، بحيث يتناول مواضيع: العمل والأجور، **حقوق المرأة**، الفلاحين الفقراء، الخوصصة، الصحة، التعليم، السكن، الديون، الضرائب، الجيش والشرطة، حقوق الشعب الصحراوي، جهاز الدولة.

وضع النساء في أي مجتمع هو مقياس جيد لدرجة تطور ذلك المجتمع أو درجة تخلفه. ووضع المرأة الكادحة في المغرب مؤشر عن مدى الانحطاط الذي وصله النظام الرأسمالي التبعي القائم.إذ يعانين من اضطهاد مزدوج: فهن مضطهدات كعاملات وفلاحات وكادحات من جهة ومن جهة أخرى كنساء. البطالة في صفوفهن أكثر، مناصب الشغل "المخصصة" لهن أكثر هشاشة، أجورهن أقل، فرصهن في الالتحاق بمقاعد الدراسة أقل كما أن الأسرة البرجوازية ليست سوى آلة لسحقهن في العمل البيتي وتحت ترسانة من العادات والتقاليد الرجعية والأخلاق المنافقة.

إننا في رابطة العمل الشيوعي لا ننظر مطلقا إلى اضطهاد النساء من وجهة نظر جنسية، إن اضطهاد النساء يجد جذوره في علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة. ونناضل من أجل:

- المساواة التامة بين الرجال والنساء في جميع الميادين والقضاء على جميع أشكال التمييز.
- تحويل العمل البيتي إلى عمل عمومي عبر تطبيق مخطط واسع لتوفير حضانات ورياض أطفال مجانية ومطاعم ومحلات غسيل الثياب عمومية وذات جودة عالية وبأثمان في متناول العمال والكادحين، في جميع الأحياء العمالية والقرى والمداشر، تحت الرقابة العمالية.
- تعميم الحق في عطلة الولادة والإرضاع، ثلاثة أشهر قبل الوضع وثلاثة أشهر بعد الوضع، - قابلة للزيادة إذا ما اقتضت ذلك الظروف الصحية للعاملة ووليدها أو نوعية العمل- مؤدى عنها بالأجر الكامل.
- سن قانون يقر حق الطلاق بدون أي تمييز ولا عراقيل مادية أو بيروقراطية وبمجرد إبداء أي من الشريكين - المرأة أو الرجل- لرغبته فيه.
- الحق في الإجهاض في مستشفيات مجانية وفي شروط صحية عالية.
- إلغاء مفهوم الأبناء "الغير الشرعيين" وإلغاء التمييز ضد الأمهات العازبات.
- تطهير البرامج الدراسية والمواد الإعلامية من جميع المضامين التمييزية والعنصرية ضد النساء.

إن كنت مقتنعا بصحة أفكارنا والبرنامج الذي ندافع عنه انضم لنا للنضال من أجل تحقيق الاشتراكية.